http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2212) السنة الثامنة - الجمعة (5) آب 2011

اتفقت مع شركات أجنبية لتنفيذ ٢٠٠ ألف وحدة سكنية

"الاستثمار الوطنية": الروتين والبيروقراطية ومشاكل الأراضي أعاقت أكثر من ٣٠٠ مشروع استثماري

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

فيما اتفقت الهيئة الوطنية للاستثمار مع شركات أجنبية عدة لبناء اكثر من ٢٠٠ الف وحدة سكنية، اكدت الهيئة ذاتها أن مشاكل الاراضي المتداخلة بين المحافظات اعاقت تنفيذ اكثر من ٣٥٠ مشروعا للاستثمار في مناطق مختلفة من العراق، مشيرة الى أن الروتين الحكومي وتعامل بعض الوزارات ادى ايضا الى تأخير تلك المشاريع.

وقال رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار سامي الاعرجي لـ"السومرية نيوز"، إن "الهيئة منحت ٥٤٢ إجازة استثمار أي ما يعادل ٢٣ مليارا و٤٠٠ مليون دولار وما نفذ منها ١٥٠ إجازة فقط"، مبينا أن "الإجازات الباقية تنتظر التنفيذ بسبب مشاكل الأراضي وتداخلاتها في المحافظات".

وانتقد الاعرجي "الروتين الحكومي عند تعامل الهيئة مع الوزارات والمؤسسات الأخرى"، مشيرا إلى أن "تلك الوزارات والمؤسسات الحكومية مازالت تعمل بمبدأ الاقتصاد المركزي بدلا من مبدأ اقتصاد السوق".

الى ذلك أتفقت هيئة الاستثمار الوطنية مع شركات كورية وأمريكية لبناء ٢٠٠ ألف وحدة سكنية في العراق، من أصل مليون وحدة تسعى هيئة الاستثمار لتنفيذها.

وقال رئيس الهيئة سامي الاعرجي لـ"السومرية نيوز"، إن هيئة الاستثمار الوطني اتفقت مع شركة هان وايل الكورية لبناء ١٠٠ ألف وحدة سكنية في منطقة بسمايا ببغداد، كما اتفقت مع مجموعة شركات كورية وأمريكية لبناء ١٠٠ ألف وحدة سكنية في منطقة التنومة في محافظة البصرة"، مشيرا إلى أن "الهيئة تتباحث في الوقت الحاضر مع تلك الشركات في أدق التصاميم للوحدات السكنية المتكاملة مع البنى التحتية لها".

وأضاف الأعرجي أن الهيئة منحت أيضا العديد من الإجازات الاستثمارية الأخرى، لعدد من الشركات لبناء ما بين ٥٠ إلى ٢٥ إلف وحدة سكنية في مختلف المحافظات العراقية مبينا أن الهيئة تتفاوض مع الشركات الرصينة في بناء الوحدات السكنية، بعد أن تقدمت أكثر من ١٤٠ شركة عالمية في وقت سابق لبناء وحدات سكنية في العراق".

وأشار الأعرجي إلى أن وزارة الأعمار قدرت حاجة العراق إلى ثلاثة ملايين وحدة سكنية لحل أزمة السكن في العراق لافتا إلى أن الهيئة ستنفذ مليون وحدة عن طريق الاستثمار من بين مليوني وحدة سكنية سيتم تنفيذها ضمن الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٠ -٢٠١٤ التي وضعتها وزارة التخطيط.

ولفت رئيس هيئة الاستثمار إلى أن النافذة الواحدة لم تعمل بكفاءة لأنها مرتبطة بوزارات أخرى، وبالتالي فان هناك عقبات ما زالت تعمل على أساس مركزي وتحتاج إلى وقت طويل لتتحول إلى اقتصاد السوق.

وكان مجلس الوزراء قد أعلن في عام ٢٠٠٧، عن تشكيل لجنة عليا لمشروع الإسكان الوطني برئاسة وزير الأعمار والإسكان وعضوية كل من وكلاء وزير المالية، وزير التخطيط، وزير البلديات والأشغال، وأمانة بغداد، للقضاء على أزمة السكن المتفاقمة في العراق، من خلال إنشاء عمارات سكنية في العراق لتوزيعها على أصحاب الدخل المتوسط، ودون المتوسط.

وكان البرلمان أقر في شهر تشرين الأول من عام ٢٠٠٦، قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ الذي قيل عنه في حينه أنه سيفتح الأبواب على مصراعيها أمام الاستثمار الأجنبي، بسبب تقديمه الكثير من التسهيلات للمستثمرين الأجانب، إلا أن العديد من الشركات الأجنبية ما زالت تتردد بسبب تخوفها من الواقع الأمني، غير المستقر في العراق، إضافة إلى أن القانون لم يكن يمنح المستثمرين حق ملكية العقار الخاص بالمشروع، وساوى بين المستثمر العراقي والأجنبي في كل الامتيازات، باستثناء تملك العقار، إذ يمكن المستثمر الأجنبي من استئجار الأرض لمدة ٥٠ سنة قابلة للتجديد، بحسب الفقرة ١١ من قانون الاستثمار.

ويتوجب على المستثمرين أن يقدموا مشاريعهم للهيئة الوطنية للاستثمار، أو هيئة استثمار الإقليم، أو المحافظة للحصول على إجازات الاستثمار، ويمكنهم أن يتقدموا بطلب إجازة الاستثمار إلى "دائرة النافذة الواحدة"، التي استحدثتها الهيئة الوطنية للاستثمار، والمخوّلة إعلام المستثمر بقرار الهيئة النهائي خلال ٤٥ يوما من اجل القضاء الروتين الإداري في منح الإجازة الاستثمارية.

يذكر أن العراق يعاني من أزمة سكن خانقة نظرا لتزايد عدد سكان العراق قياساً بعدد المجمعات السكنية، إضافة إلى عجز المواطن ذي الدخل المحدود عن بناء وحدة سكنية خاصة به بسبب غلاء الأراضي والمواد الإنشائية.

مصدر حكومي: عدم وجود أزمة في البانزين بل هناك طلب متزايد عليه

بغداد / وكالات

أكد المدير العام لتوزيع مشتقات النفط في بغداد علي الموسوي عدم وجود أزمة في البانزين، وإنما هناك طلب متزايد عليه من قبل المواطنين، معللا ذلك الى ارتفاع درجات الحرارة وتردي تجهيز الطاقة الكهربائية في البلد.

وقال الموسوي لـ (الوكالة الإخبارية للإنباء): ليست هناك أزمة في البنزين بالمعنى الحقيقي بل هناك طلب متزايد عليه من قبل المواطنين بسبب ارتفاع الحرارة ونقص الطاقة الكهربائية مشيرا الى عدم وجود التزام من قبل أصحاب المولدات بتجهيز المواطنين بالحصة المقررة لهم من الكهرباء والتي هي من المفترض أن تكون (١٢)ساعة في اليوم مما أدى الى زيادة الطلب على مادة البانزين لتشغيل المولدات الصغيرة.

وأضاف: لقد تمت زيادة ساعات العمل في المحطات بحيث تمتد الى الساعة (١١)مساء ما عدا محطتي الكيلاني والمثنى فتبقى الى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، مؤكداً ومتسائلاً، لو كانت هناك أزمة في البانزين فكيف نزيد ساعات العمل في المحطات.؟"

وذكر مدير عام توزيع مشتقات النفط في بغداد أننا جهزنا جميع محطات بغداد بمادة البانزين، وبإمكاننا أن نوفر أية كمية تطلب.

أمانة بغداد تدرج ٢٠ شركة محلية في القائمة السوداء

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت أمانة بغداد عن قيامها بإدراج اكثر من ٢٠ شركة محلية في قائمة المنع وايقاف التعامل معها مستقبلاً لإخلالها بالتعاقدات التي ابرمت معها لتنفيذ المشاريع.

وذكرت دائرة العلاقات والإعلام في بيان لها بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) إن اللجنة المشكلة لمتابعة العقود الخاصة بالمشاريع الخدمية التي تشمل تجديد خطوط نقل مياه الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب ومشاريع الاكساء وتنفيذ المجسرات وتحويل المساحات والفضاءات الجرداء الى حدائق خضر ومشاريع البنى التحتية قررت إحالة الأوراق الخاصة بالتعاقدات القانونية لأكثر من ٢٠ شركة محلية خلال النصف الاول من العام الجاري،وقد أحيلت مشاريع متنوعة الى وزارة التخطيط لغرض ادراجها ضمن القائمة السوداء المخالفة لقانون عقود العمل الحكومية رقم ١ لسنة ٢٠٠٨ التي تنص على استبعاد التعاقد مع الشركات المدرجة ضمن القائمة السوداء لفترة تتراوح بين (١٢ــ ٢٤) شهراً للمرة الاولى ومن حق الجهة المستبعدة استئناف تنفيذ المشاريع بعد انتهاء فترة العقوبة وبعد الايفاء بالتزاماتها القانونية والمالية المترتبة بذمتها.

وقالت الدائرة في بيانها إن من حق الشركة خلال مدة استبعادها استكمال التزاماتها بمشاريع وزارات الدولة الاخرى خارج الامانة،مشيرةً الى إن اسباب ادراج هذه الشركات يعود الى اخلالها بالشروط التعاقدية من خلال تقديم اوراق ثبوتية مزورة مثل خطاب الضمان او صكوك مزورة او تنفيذها للمشاريع خلافاً للمواصفات الفنية والهندسية المنصوص عليها في العقد او التأخير في المباشرة، فضلاً عن استخدام مواد انشائية غير مطابقة للمواصفات الفنية وذات مناشئ رديئة او امتناعها عن تسلم المشروع بعد احالته الى جانب الاساءة الى الموظفين عن طريق التجاوز او التهديد.

وبينت ان الامانة تحرص على حماية المال العام وتنفيذ مشاريع جديدة ترتقي بالواقع الخدمي للعاصمة لاسيما وان بغداد مقبلة على احتضان مؤتمر القمة العربية كما انها استطاعت انجاز عدد كبير من المشاريع الاستراتيجية في مجالات الصرف الصحي والماء والصافي والمجسرات ومشاريع اخرى وصلت الى مراحل متقدمة في الانجاز.

التخطيط: مسح جديد للكشف عن نسبة الفقر في البلاد

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

قررت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إجراء مسح جديد للكشف عن نسبة الفقر في العراق سينتهي في عام ٢٠١٢.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن" وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي قررت إجراء مسح شامل لجميع مناطق العراق للكشف عن نسبة الفقر في البلاد"،مبيناً ان "الكشف سينتهي في عام ٢٠١٢ ".

وأضاف أن"وزارة التخطيط تضع الخطط السنوية بما يسهم في تقليص نسبة الفقر ومعالجة مشكلة البطالة الامر الذي سيتضح فيه مدى انخفاض نسبة الفقر في العراق والتي تبلغ ٢٣٪".

وتابع أن"الخطط التي ستقرها وزارة التخطيط لعام ٢٠١٢ ستركز على مكافحة البطالة وتوفير فرص عمل ودعم الانتاج الداخلي بهدف تقليص نسب الفقر في البلاد إلى أدنى مستوياتها ". وتؤكد الحكومة العراقية أن مشاريع التنمية الاقتصادية في تصاعد مستمر إذ انخفضت نسبة البطالة من ٥٢٪ إلى ١٥٪ ومستوى خط الفقر من ٥٤٪ إلى ٢٣٪ والتضخم انخفض مستواه العام من ٦٥٪ الى ٦٪ وارتفاع انتاج الطاقة الكهربائية من ٣٥٠٠ميغا واط إلى ٨٠٠٠ ميغا واط.

وأكدت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي انها ستقوم بتغيير الخطة الخمسية بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي في البلاد، موضحة بنفس الوقت ان العراق سيفشل اقتصادياً في حال اتبع خطة سنوية.

وكانت الحكومة العراقية قد أطلقت في تموز الماضي خطة التنمية الوطنية للسنوات الخمس المقبلة، من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤، والتي من المتوقع أن تتضمن ما يقرب من ٢٧٠٠ مشروع في مختلف القطاعات، بقيمة تصل إلى ١٨٦ مليار دولار.

كما خصصت ١٨٦مليار دولار لتنفيذ الخطة الخمسية، ١٠٠ مليار دولار من الموازنات العامة للبلاد و٨٦ مليار دولار الباقية من المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية.

وأعلنت وزارة التخطيط ان نسبة النمو الاقتصادية ستصل وفق الخطة الاستراتيجية التي رسمتها الوزارة إلى ٤٧٪ بعد ان يتم انجازها في عام ٢٠١٤. وكان صندوق النقد الدولي قد اكد في وقت سابق إن النمو الاقتصادي للعراق أبطأ مما كان متوقعاً خلال عام ٢٠١٠ في المراجعة الاقتصادية العامة للصندوق، بسبب عدم تحقق النمو المتوقع في إنتاج النفط. ووصف البنك المركزي العراقي في وقت سابق ايضا معدلات النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٠ بـ"المخجلة" مقارنة مع السنوات الماضية.

وكان البنك المركزي قد كشف في تشرين الأول الفائت عن أن موازنة عام ٢٠١١ سترفع النمو الاقتصادي إلى ١٠٪ مما كان عليه.

خبير: زيادة الإنفاق الحكومي سبب تراجع التضخم بنسبة (٣٪)

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

عزا الخبير الاقتصادي احمد إبريهي تراجع التضخم بنسبة (٣٪) الى زيادة الإنفاق الحكومي مع ارتفاع الأسعار بالإضافة الى ارتفاع اسعار المنتجات النفطية فبعد ان كان سعر اللتر الواحد (٤٠) دينارا اصبح الآن (٤٥٠) دينارا.

ويذكر ان البنك المركزي اعلن عن إن مستوى التضخم السنوي هبط لأول مرة في العراق إلى(٣٪)، معتبراً ذلك انتصاراً للسياسة الاقتصادية والنقدية بالعراق بشكل خاص.

وقال ابريهي لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء): هناك سببان لتراجع التضخم الأول ارتفاع انفاق المستوى الحكومي الذي سيرفع الأسعار استجابة لهذا الإنفاق ولكن بعد مدة سيستوعب الاقتصاد هذا الارتفاع والزيادة مما يجعلها تستقر، أما السبب الثاني فهو ارتفاع اسعار المنتجات النفطية والتي ازدادت عشرة اضعافها بعد ان كان لتر البنزين الواحد بـ (٤٠) دينارا أصبح (٤٥٠) دينارا".

وأضاف ابريهي: عندما تستقر الأسعار ولا توجد مفاجآت على الصعيد العربي والعالمي للأسواق سيجعل التضخم ينخفض لاستيعاب الارتفاع الحاصل.

وأشار البنك المركزي الى ان التضخم تأثر بظاهرة التضخم في منطقة الدولار على الصعيد العالمي، ولأن العراق يستخدم الدولار في عمليات الاستيراد فإن المواد الغذائية ارتفعت من تموز ٢٠١٠ حتى تموز ٢٠١١ بنسبة(٤٠٪)،والمواد الصناعية بنحو(٣٨٪).

مستشار: العراق لن يمانع من ربط الكويت بالقناة الجافة

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

كشف مستشار اقتصادي حكومي عن عدم ممانعة العراق ربط الكويت بالقناة الجافة كما هو متفق دولياً.

وقال سلام القريسي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن"العراق لن يعيق ربط الكويت بمنظومة القناة الجافة لتفعيل التبادل التجاري ودعم الاقتصاد بين البلدين بسبب أزمة ميناء مبارك بين البلدين ". وأضاف أن"القانون الدولي للسكك لا يسمح للعراق بمنع الكويت من الربط السككي للقناة الجافة بسبب الاتفاقيات الدولية بشأن ذلك ".

وأشار إلى أن"العراق بدأ بانجاز مشاريع مهمة في تطوير النقل السككي الخارجي والداخلي اذ وافقت الحكومة العراقية على تنفيذ خطوط سككية داخلية بقيمة ١٣مليار دولار".

وتصاعدت الخلافات بين العراق والكويت بسبب إصرار الكويت على تنفيذ ميناء مبارك الكبير في موقعه المحدد والذي ترى الحكومة العراقية بأنه يضر بمصلحة العراق الملاحية.

وشرع الجانبان بتشكيل لجان مشتركة لحل المشاكل القائمة بينهما ولاسيما مشكلة تعويضات حرب غزو الكويت من قبل نظام صدام حسين في ١٩٩١، وترسيم الحدود، والمفقودين الكويتيين، والحقول النفطية المشتركة، وغيرها.

حيث يوجد في محافظة البصرة والتي تعد المنفذ البحري الوحيد للعراق، خمسة موانئ تجارية، وميناءان نفطيان.

ويسعى العراق إلى بناء منظومة نقل متكاملة تربطه مع الدول الإقليمية عبر القناة الجافة التي تصل بين دول البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي ودول شرق آسيا، وتعد اكبر قناة نقل في العالم.

وكانت الحكومة العراقية السابقة قد أعلنت في نيسان قبل الماضي، عن إدراج العراق ضمن منظومة الدول المشتركة بالقناة الجافة.

لجنة نيابية تبدأ بتقييم برنامج الوزارات الخدمية

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت لجنة الخدمات في مجلس النواب أنها باشرت تقييم برنامج الوزارات الخدمية في حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي، مبينة أن مجلس النواب سيصوت عليه منتصف الشهر الجاري.

وقال عضو اللجنة إحسان العوادي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "لجنة الخدمات النيابية بدأت بتقييم برنامج وزارات الاتصالات والبلديات والإعمار والإسكان، فضلا عن أمانة بغداد وهيئة الإعلام والاتصالات".

وأوضح أن لجنته ستقوم بتقييم البرنامج قبل أن يصوت مجلس النواب عليه في منتصف الشهر الجاري.

ولفت العوادي إلى أن "لجنة الخدمات النيابية قررت أن تكون جلسة استيضاح البرنامج الحكومي في جلستين متتاليتين لتعزيز عمل البرنامج الحكومي في السنوات الثلاث المقبلة".

وتشهد مدن عراقية عدة تظاهرات منذ شباط/فبراير الماضي تطالب بتوفير الخدمات وفرص العمل والحد من الفساد في دوائر الدولة. وكانت التجمعات هي الأكبر منذ ٢٠٠٣، وكانت تخرج بصورة شبه يومية في شهري شباط وآذار الماضيين لكنها تقتصر حاليا على أيام الجمع. ولم تستطع الحكومات العراقية المتعاقبة توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها رغم مرور ثمانية سنوات على سقوط النظام العراقي السابق.

ولاتزال البنية التحتية للدولة متهالكة، ويأتي نقص الكهرباء على رأس شكاوى المواطنين وخاصة في فصل الصيف عندما تتجاوز درجة الحرارة ٥٠.

وانتهت المهلة التي حددها رئيس الحكومة نوري المالكي لوزراء حكومته من أجل تحسين أداء وزاراتهم، لكن التظاهرات استمرت في مؤشر الى عدم رضا المواطنين عما تم تحقيقه.

طهران تعرض الربط الحديدي بين إيران والعراق والأردن

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

ذكرت مصادر حكومية رفيعة المستوى أن طهران تبذل جهودا دبلوماسية مكثفة لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين الأردن وإيران.

واضافت المصادر: على الرغم من الجهود الإيرانية في مجال التعاون الاقتصادي إلا أن مراقبين سياسيين لا يستبعدون ان تكون لهذه المساعي الإيرانية أبعاد سياسية في وقت يكثف الأردن جهوده للتحضير لمرحلة الانضمام الى مجلس التعاون الخليجي.

وكشفت هذه المصادر أن حكومة نجاد عرضت مقترحات لتحقيق التعاون في مجال النقل وخصوصاً الربط من خلال السكك الحديدية ما بين إيران والعراق والأردن وتزويد الأردن بمادة القمح بأسعار تفاضلية وتنشيط السياحة الدينية الشيعية الإيرانية إلى الأردن وإمكانية تزويد الأردن بالغاز الطبيعي بواسطة أنابيب تصل إلى الأردن.

وبينت ان المقترحات الإيرانية تشمل تفعيل دور الاستيراد والتصدير وذلك لتعزيز دور العلاقات الاقتصادية الأردنية الإيرانية وزيادة فرص التبادل بين الطرفين، إضافة إلى تبادل الوفود التجارية بين البلدين وإيجاد آلية تنشيط الزيارات المتبادلة لرجال الأعمال في المشاركة في المعارض التجارية المقامة في الجمهورية الإيرانية والمملكة الأردنية الهاشمية.

وتتطلع إيران إلى قيام رجال الأعمال الإيرانيين باستكشاف فرص الاستثمار وبحث إقامة شراكات تجارية واستثمارية مع رجال الأعمال الأردنيين، وإيجاد قنوات اتصال مباشر لزيادة التواصل التجاري، وتشكيل العلاقات الثنائية والرغبة قي تطوير الشؤون الاقتصادية بين البلدين.

وكان الجانب الأردني قد أبدى في وقت سابق أهمية رفع حجم التبادل التجاري إلى مستويات تتناسب مع الإمكانات المتوفرة لدى البلدين خاصة وأن مجمل التبادل التجاري بلغ حوالي ٣٤ مليون دولار فقط في العام الماضي فيما لم تتجاوز قيمة المبادلات التجارية ١٠ مليون دولار خلال العام الماضي.